مديرة صندوق الاسكان لـ (المدى):

شمول الأرامل والمتقاعدين والمستفيدين من شبكة الحماية الاجتماعية بقروض الاسكان

بغداد/ ايناس الشريفي

بادرت الحكومة العراقية الى انشاء صندوق الاسكان (HF) بموجب الأمر رقم (١) لسنة (٢٠٠٤) براسمال (٢٠٠) مليون دولار كخطوة اولى للاسهام في حل جزئي لأزمة السكن في العراق وتفعيل عمل الصندوق واقراض المواطنين لبناء وحدات سكنية وفق شروط محددة منها ان يكون موظفاً ولديه خدمة لا تقل عن سبع سنوات وان يمتلك قطعة ارض سكنية وان يكون متزوجاً ولا يمتلك اية وحدة سكنية هو أو زوجته أو اولاده القاصرون وان لا يكون مستفيداً من قرض المصرف العقاري وبهذا الصدد التقت المدى (بعدد من المواطنين المتقدمين لطلب القرض.

احمد علي ٤٥ سنة قال: انها خطوة جيدة للتحول في الاقتصاد العراقي حيث ستوفر فرص عمل ومساكن للمواطنين اما المواطن (قاسم جبر) ٤٧ سنة قال: ان هذه الفرصة ستحل الكثير من مشاكلي التي غير قادر على توفير سكن لعائلتي البالغة (٧) افراد، بسبب ارتفاع كلف البناء)

وقالت (سعاد مصطفى) ٤٥ سنة موظفة (اني ارملة وسكني مع اهلي في بيت واحد ولدي ٣ اطفال واريد الاستقلال لان مشاكلي تزداد، ولا اعرف هل يشمل هذا القرض الارامل؟).

واجابة على هذا السؤال وجميع اسئلة المواطنين التقينا بالسيدة (اكرام عبد العزيز) مدير عام صندوق الاسكان فتحدثت قائلة: ان امكانية هذا المشروع والمبالغ المخصصة له قليلة لو قورنت بحاجة المواطن الى بناء وحدات سكنية وحل ازمة السكن الحالية وان العراق يحتاج اضعاف هذا المبلغ لحل ازمة السكن المتفاقمة التي تواجه البلد، إضافة الى تشريعات جديدة ودعم للاقراض وتشريع قانون جديد للاستثمار السكاني لفتح الطريق للمستثمرين وامتصاص البطالة التي يعاني منها مجتمعنا والبالغة حسب الاحصائيات الاخيرة ٦٠٪.

واضافت ان ما يعول عليه صندوق الاسكان هو زيادة التخصيصات من اجل منح اكبر عدد من المواطنين إضافة الى زيادة مبلغ القرض المقدم للمستفيدين لان قانون صندوق الاسكان عندما اقر وحددت مبالغ القرض له قبل ثلاث سنوات ومضى عليها فترة من الزمن تغيرت فيها الاسعار وكلف البناء والمواد الانشائية.

وفي نفس السياق بينت

السيدة (اكرام عبد العزيز) انه يجب على الجهات المعنية ادخال القطاع المختلط والتعاوني ومنها المشاريع السكنية ومراعاة الجوانب الإنسانية والاخلاقية والاقتصادية وكذلك المصداقية في تنشيط الاقتصاد وعدم الاكتفاء بقطاع واحد والمساهمة باشراك القطاع النفطي في ذلك.

وذكرت ان الصندوق قدم دراسة مستفيضة حول وضع آلية جديدة للاقراض الى مجلس شورى الدولة بعد موافقة مجلس الامناء لوزارة الاعمار والاسكان الذي يرأسه وزير الاعمار وعضوية وكيل الوزارة ومدير عام صندوق الاسكان.

واضافت ان المشروع قيد الدراسة لرفعه الى الجهات العليا للمصادقة عليه والذي بموجبه سيتوسع نشاط الصندوق، واحتوت الدراسة على زيادة رأس المال للصندوق مما يؤدي زيادة القروض المقدمة للمستفيدين، وتم رفع التوصيات لشمول الزوجة والنساء المعيلات والأرامل والذين يسكنون بيوت مؤجرة وفقاً لشروط وضوابط (صندوق الاسكان).

ومن جانب آخر ذكرت مديرة الصندوق انه تم شمول المتقاعدين وتسليم الدفعة الاولى لعدد من المتقاعدين وشملت ايضاً المستفيدين من رواتب شبكة الحماية الاجتماعية بقرض الصندوق بعد التنسيق بين وزارة العمل والشؤون الاجتماعية ووزارة المالية بطريقة منح ومن ثم استرداد هذه القرض وفق اقساط شهرية لضمان حق الصندوق وتأمين الامكانية المادية له لان القرض (دين واجب السداد) لوزارة المالية عند توفر السد.

واوضحت اكرام: هناك تعديلات كثيرة في مجلس الوزارة تعيد الدراسة لضوابط وقوانين لهيكلة قانون الصندوق مشيرة الى اهم ما حققه الصندوق هو فتح فروع له في كركوك و صلاح الدين، ونينوى والجهود تبذل لفتح فرعين آخرين لمحافظتي (الديوانية، والعمارة) وبالرغم من قلة كادر الصندوق الوظيفي البالغ (٦٤) موظفاً فان المعاملات بجميع انواعها تجري من دون تأخير برغم العمر الزمني القصير للصندوق فانه منذ تأسيسه ولغاية ٤/١/ ٢٠٠٦ اقراض أكثر من (٤٠٠٠) آلاف موظف وفق الآلية المذكورة ولجميع محافظات العراق وكذلك تم شمول الإضافات الجديدة والترميمات بقرض الصندوق وتحويل القرض من اربع مراحل الى ثلاث من اجل سرعة انجاز السكن وتقليل اجراءات الروتين، وان الصندوق يسعى دائماً لتطوير عمله من اجل تقديم افضل الخدمات للمواطنين.

وكالات بيع السمنت في ديالى

خروقات فاضحة من قبل المجالس البلدية وتلاعب من قبل الوكلاء

بعقوبة / عمر الدليمي

كشف معاون المحافظ للشؤون الإدارية الدكتور حافظ عبد العزيز عن وجود خروقات كبيرة في طريقة تصرف المجالس البلدية في الاقضية والنواحي بوكالات بيع السمنت المرخصة للمواطنين.

وقال ان هناك صفقات سرية تجري بين اعضاء هذه المجالس واصحاب الوكالات، مشيراً الى ان هناك كمية السمنت المقاوم مصدرها القائم لا يجري نقلها من قبل متعهد النقل بحجة الحالة الامنية ويجري تسويتها بصفقات سرية بين المجالس البلدية التي تقوم بقطع الوصولات بالاستلام الوهمي من خلال المشرف على لجنة السمنت وبين الوكيل.

وتابع عبد العزيز بان هناك "٩٥" وكالة اسمنت حالياً في حين ان عددها العام الماضي لم يكن سوى "٢٠" وكالة ولنفس كمية الحصة المقطوعة للمحافظة مما يعني عدم الجدوى الاقتصادية بالنسبة للوكيل مما يجعله يقدم على بيع حصته للناقل، وعدم توزيعها على المواطنين فضلاً عن غياب المحاسبة والاشراف الكافي من قبل لجان المجالس البلدية للحد من هذه الظاهرة التي جعلت المواطنين لا يحصلون على حصصهم من مادة السمنت.

وبين معاون المحافظ الإداري ان هناك وكالات وهمية مسجلة باسماء اقرباء المسؤولين واعضاء المجالس البلدية في الاقضية والنواحي، فضلاً عن انعدام الرقابة والمتابعة.

واشار احد موظفي مجلس المحافظة المعني بتنظيم عملية المصادقة على قوائم التوزيع بان هناك ضغوطاً من جهات رسمية عليا في بغداد لها مصالح مع الوكلاء في المحافظة روجت معاملات غير قانونية ومن خلال اتصالات لجهات عليا في الشركة العامة للسمنت في بغداد.

جدير بالذكر ان قرار زيادة عدد الوكالات كان الهدف منه ضمان وصول مادة الاسمنت الى المستهلكين في كل مناطق المحافظة إلا ان الأمر قد استغل بصورة غير نزيهة كما وصفه معاون المحافظ ليصبح المستفيد الوحيد من التوسع هم اعضاء المجالس البلدية.

فضلاً عن ان هذا المشروع قد كان من حيثيات الاخذ به منح هذه الوكالات لعوائل الشهداء الذين سقطوا نتيجة الاعمال الارهابية للاستفادة من ارباحها الا ان هذه الوكالات قد بيعت الى تجار السوق السوداء الأمر الذي جعلهم يتحكمون بطريقة توزيع المادة وبالتالي حرمان المواطن المستهلك من حقه في وصول المادة إليه.

واشار نائب رئيس مجلس المحافظة الشيخ ضاري الخيون الى قيام مجلس المحافظة بالغاء خمس وكالات تعود لمسؤولين كبار في المحافظة مؤكداً على ان المجلس جاد في متابعة الخروقات في هذا الجانب للحد من ظواهر الفساد الإداري.

واشار رئيس لجنة السمنت في مجلس المحافظة الى ان صلاحية توزيع السمنت وآلياته تحول دون سيطرة اللجنة العليا بسبب قيام الوزارة بحصر تخويل التوزيع بالمجالس البلدية.

جدير ذكره ان كثيراً من المواطنين قد تقدموا بالشكاوى من عدم تجهيزهم بحصصهم من الاسمنت رغم مضي اشهر عديدة على قطع وصولات بهذه الحصص وتلاعب الوكلاء بالتوزيع واقطاع جزء من الحصة في احسن الاحوال.

جمعية الشباب الثقافية في نينوى

تبنى برنامج الحوار المدني بين الشباب

الموصل / باسل طاقة

باشرت جمعية الشباب الثقافية في نينوى وبالتعاون مع جمعية الامل البغدادية بتبني برنامج الحوار المدني بين الشباب في عدد من المحافظات والمدن العراقية وقال السيد قحطان سامي رئيس الجمعية للمدى ان البرنامج يهدف الى تحقيق عدة غايات منها .نشر ثقافة اللاعنف والتسامح وتطوير لغة الحوار بين الشباب العراقي اضافة الى فتح ورشات عمل لتدريب الشباب على عدد من المهن واقامة المعارض الفنية وتقديم العروض المسرحية والثقافية.

واوضح بان مدة البرنامج ستكون ستة اشهر سيعقبها اقامة اجتماع مركزي يضم المحافظات المشاركة وهي بغداد والموصل والبصرة والسليمانية والنجف وكربلاء والعمارة والناصرية لطرح الآراء والافكار التي من شأنها اغناء عمل البرنامج وتطويره للوصول الى اقامة برنامج للحوار المدني يجمع الشباب العراقي بمختلف انتماءاتهم ومناطقهم.